إشكالية الاقتصاد الانتقالي في العراق

استقطاب مالي أم اغتراب اقتصادي؟

د.مظهر محمد صالح

(٣-٣)

أصلاح رأس المال يتطلب أصلاح السياسة الاقتصادية

يلحظ أن أركان الإصلاح مهما ابتعدت أو اقتربت فإنها تلفّ حول المبادئ التي جاء بها قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ الذي ولد كمقدمة لتحرير السوق المالية وولوج اقتصاد انتقالي كلي شكل فيها البنك المركزي رأس الرمح في تطور الليبرالية المالية في العراق.

ابتدأت مستلزمات التحول إلى اقتصاد السوق حقاً في النشاط المالي أو السوق المالية دون القطاعات الأخرى التي تمثلت بتحرير الأسعار واستخدام القطاع المذكور لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وجعل التضخم عند أدنى مستوى في التاريخ الاقتصادي القريب في العراق وإطلاق قوى الطلب المكبوتة، فضلاً عن تطوير الوسائل غير المباشرة في السياسة النقدية التي تعتمد سوقا ماليا حرا في تحقيق الاستقرار والعمق المالي للتأثير في حركة التنمية و تطوير الاستثمار في السوق الحقيقية شريطة أن تكون تلك السوق متحولة وتنعم ببنية تحتية قانونية ملائمة.

فالإجراءات والإصلاحات المصرفية وتحرير سعر الفائدة والائتمان وتكييف قانون سوق العراق للأوراق المالية وتشكيل هيئة الأوراق المالية كقوة رقابية منظمة لسوق المال و إصلاح البنية التحتية القانونية للقطاع المالي التي تمثلت بإصدار عدد من القوانين واللوائح الرقابية والتنظيمية لتحول القطاع المالي إلى اقتصاد السوق، جميعها قد ولدت حقاً سوقاً انتقالية شديدة الليبرالية أمام أسواق ناقصة معطلة نسبياً لم يمسها التحول المنشود نحو اقتصاد السوق أو تحسين بنيتها كقطاع خاص راكد لا يقوى على الحركة ما لم يتدخل رأس المال المالي للدولة أو الأهلي لتحريكه ضمن تنسيق منظومة الاقتصاد الكلي.

فالسؤال مجال الجدل، هو إذا كانت السياسة المالية تفتقر إلى قدراتها في تحفيز التنمية الاقتصادية وإدارتها بصورة كفء عبر موازناتها الاستثمارية منذ عام ٢٠٠٤ وحتى الوقت القريب، لاعتقادها أن القطاع المالي المنتقل إلى اقتصاد السوق الحر هو الذي سيمارس مثل هذه الوظيفة تمويلاً وتنفيذاً، نجد بالمقابل أن السياسة النقدية المستقلة التي انغمست في توفير مناخ الاستقرار وبلوغ مستويات مثالية منه، فإنها على الرغم من ذلك لم تحرك هي الأخرى مقدرات التنمية ودفع عجلة الاستثمار الحقيقي في مجال السوق.

لذا يلحظ، أنه لا السياسة المالية، التي تفتقر إلى توافر عناصر الكفاية الإنتاجية لبلوغ أهداف التنمية التي انغمست حقا في العدالة التوزيعية وبناء مقومات دولة الرفاهية الاستهلاكية، أصبحت قادرة على خلق مناخ الاستثمار الإنمائي وتمكين التنمية وتعظيم بيئة الأعمال ولاسيما في الأسواق الضعيفة غير الانتقالية وقطاعات الإنتاج الحقيقي الملازمة لها، ولا كذلك السياسة النقدية المستقلة التي وفرت الاستقرار في أعلى مستويات من الأمثلية في البلاد، قد حفزت رأس المال المالي ليتجه نحو الاستثمار الحقيقي المرغوب.

إن الدعوة إلى تغيير أو تعديل قانون البنك المركزي العراقي النافذ رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ هي دعوة صريحة للتصدي إلى مظاهر الاقتصاد الانتقالي في العراق عبر هذه الأحادية الليبرالية في التحول إلى السوق المالي الانتقالي الحر حصراً ولاسيما بعد إطلاق قواه وتحريره من القيود التي وفرت الاستقرار كمناخ مهم للتنمية ولكنها لم توفر معايير التنمية في السوق الحقيقية بسبب الإشكاليات الناجمة عن الاستقطاب العالي لرأس المال المالي في اقتصاد الدولة والسوق معاً جراء غياب الاقتصاد الانتقالي المنسق الشامل.

وعلى الرغم من ذلك لا أجد قيمة للتشخيص الموضوعي في رسم مستقبل البلاد الاقتصادي مالم تضع السياسة الاقتصادية منهجاً فكرياً واضحاً لها كي يخرج الاقتصاد الوطني من أزمته الراهنة في التنمية أي أزمة التنمية.

فالرجوع إلى فكرة المركزية الشديدة مجددا في إدارة الاقتصاد التي يطرحها البعض بين الحين والآخر أو نقرأها من بين السطور هي عودة إلى لعبة الثعابين والسلالم، ولكن في هذه المرة يتفوق فيها عدد الثعابين على عدد السلالم مما يُدخل البلاد في مأزق دستوري يتقاطع مع توجهات العراق الجديد المتطلع إلى تقوية مؤسسات السوق الحر والمشروط بتحسين سلوك السوق والانتقال به من سوق حر منفلت إلى سوق حر موجّه.

فالدعوة إلى إصلاح قانون البنك المركزي العراقي الحالي باشتراط الحفاظ على استقلاليته (وان هذه الاستقلالية لاتعني تقاطع ذلك مع توفير الائتمان إلى الموازنة العامة عند بلوغ الاقتصاد مراحل حرجة تهدد أمنه الاقتصادي الوطني) ينبغي أن تتلازم تلك الدعوة في إصلاح إستراتيجية الموازنة العامة بما يوفر الشروط التي تلتحم فيها السياستان المالية والنقدية وتنسجما في عملهما صوب تفعيل الانتقال الشامل إلى السوق الحر الموجه المتجانس، وأن إعادة لُحمة الاستثمار الحقيقي وتشجيع التنمية الاقتصادية بمناخات جديدة، تستلزم اندماج السياسة الاقتصادية في سياسات السوق الحر الموجه بغية توليد أثر ارتجاعي feed back لرأس المال المالي وتحويله من الحالة السالبة إلى الحالة الموجبة الفاعلة لتمويل الاستثمارات الفعلية الملازمة لنشاط التنمية وتعظيم الاستخدام المحلي بدلاً من تسربه إلى مستودعاته خارج البلاد تحت تأثير سلوك الاغتراب المالي financial alienation الذي نوهنا عنه سلفاً.

إن التفكير في إصلاح قانون البنك المركزي العراقي مع الحفاظ على استقلالية السياسة النقدية هي فكرة ينبغي أن لا تبدأ بمعزل عن إصلاح توجهات السياسة المالية قبل بلوغ التغيير الملازم والملائم في مسارات السياسة النقدية. فينبغي على السياسة المالية أن لا تستسهل الخوض في ضريبة التضخم من خلال سهولة الحصول على النقد الرخيص أو السهل easy money كما يشار إليه متى ما تشاء وكيفما تشاء باستثناء الحالات الحرجة التي تمس المصلحة العليا للبلاد وتكون مدعاة لتهديد الأمن الاقتصادي الوطني عندها تُقرض الموازنة العامة من البنك المركزي بالحدود التي يرسمها القانون.

وطالما أن الريع النفطي وموارده المتعاظمة ستظل تشكل الفائض الاقتصادي المركزي للبلاد في الأمد المنظور فإنه لابد من أن يأخذ باتجاهين متكاملين من الناحية الاستثمارية :

الأول : يتمثل بالموازنة الاستثمارية وتوجهاتها نحو إنتاج السلع العامة public goods .ونقصد هنا البنية التحتية المادية أو غيرها من البنى التحتية فضلا عن تمكين مناخ الاستثمار والتنمية في القطاع الخاص بما في ذلك توفير الشراكة الإستراتيجية بين اقتصاد السوق واقتصاد الدولة عبر ما يمكن تسميته بخلق السوق الحر الموجه أو المنضبط ورسم الإستراتيجيات اللازمة لذلك فورا وابتعاد الدولة عن إنتاج السلع الخاصة private goods التي تتولى إنتاجها العديد من شركات القطاع العام.

والآخر:خلق صندوق ثروة سيادية مؤازر للموازنة العامة لمواجهة حالات الإخفاق في الإيرادات السنوية ومواجهة الانحرافات بين الإيرادات والنفقات العامة وعده مصدّة مالية fiscal buffer بمتوسط رصيد يبلغ ١٥٪ من موازنات السنوات الخمس الماضية باستمرار واستثماره ماليا كحقيبة استثمارية سيادية.

وقدر تعلق الأمر بإصلاح السياسة النقدية، فإن تطوير عملياتها الائتمانية صوب السوق الحر الموجه (وفق الرؤية الشخصية للكاتب) ينبغي أن تأخذ منحىً آخر في تحريك الاستثمارات الحقيقية فيها وفق تصورات لاتؤثر على استقلالية البنك المركزي تجاه السوق هذه المرة وتحافظ على الاستقرار في الوقت نفسه ،وهو أمر ينسجم مع أهداف البنك المركزي في بلوغ الاستقرار والتنمية بمستوى واحد من منطلق ما يسمى بالصلاحية المزدوجة Dual Mandate ،ويأتي هذا التوجه بسبب خصوصية ظروف بلادنا التي تقتضي توجيه السوق بقوة فاعلة إضافية وبأكثر من محور!منوهين بأن مجالات تمكين السوق التي يمكن أن تمارسها السياسة النقدية في التنمية والتقدم الاقتصادي وأداء دورها بهذا الشأن لا تتعدى مناطق النهوض بتمويل السلع العامة ذات الاستخدام المخصصclub public good بعيدا عن الانغماس في الاستثمار في السلع الخاصة التي هي من اختصاص السوق الانتقالي الحر الموجه.

و أرى من وجهة النظر الشخصية أن توفير الائتمان إلى تلك النشاطات الاستثمارية عبر الجهاز المصرفي الوطني سيدفع بمعدلات التنمية والاستثمار الحقيقي إلى مستوى مرغوب يساهم في كسر حلقة الاستنزاف المالي التي يمر بها الاقتصاد الوطني عبر خلق مناخ فاعل وجاذب يقلل من الادخار الخارجي ويوفر مجالات شديدة الجذب لرأس المال المالي الأهلي الموجب.

إن مشهدي السياسة المالية والسياسة النقدية كما وردا آنفاً يمثلان بلا شك السير بمبادئ عمل وأجواء اقتصادية صحية شديدة التنسيق في ما بينهما وتحافظ بالوقت نفسه على مبادئ وآليات الاقتصاد الانتقالي نحو السوق الحر الموجه دون خرق دستوري وتضمن استقلالية البنك المركزي وتنهي إشكاليات الصراع داخل مفاصل السياسة الاقتصادية من جهة ومفاصل منظومة رأس المال الكلي من جهة أخرى.

كما أن إقراض السوق بإجراءات اجتهادية discrition وتمكين مسارات التنمية والاستثمار الحقيقي فيها من جانب السياسة النقدية وعده محوراً فاعلاً صوب السوق لابد من أن يتزامن مع تكوين صندوق ثروة سيادية يعوض احتياجات الموازنة العامة عند انحراف الإيرادات ومواجهة الإخفاقات فيها.

ختاماً: إن السير في إصلاح منظومة رأس المال، يتطلب في جوهره إصلاح السياسة الاقتصادية بأركانها كافة بما يوفر الظروف الموضوعية للاقتصاد الوطني في الانتقال الشامل إلى اقتصاد السوق الحر التنافسي المنضبط أو الموجه في حزمة واحدة تحافظ على المسار الصحيح لسفينة العراق الاقتصادية القوية وضبط بوصلتها في الاستقرار ومكافحة التضخم وتحقيق التنمية الاقتصادية واستهدافها بخطوط متوازية ومتكافئة دون اللجوء إلى قوارب النجاة !

العلاقات بين فنلندا وروسيا في مدار حلف الناتو!

يوسف أبو الفوز

أطلقت روسيا ، على لسان رئيسها ، فلاديمير بوتين مؤخرا ، تحذيرا شديدا موجها إلى حلف الناتو ، يتعلق بنية الحلف نشر منظومة صاروخية دفاعية في فنلندا ، وقال في تصريح للصحفيين : " إن بلاده ستتخذ إجراءات الرد في حال نشر حلف الناتو منظومات صاروخية ضاربة في فنلندا، وإن هذه الإجراءات ستثير ردة الفعل الروسية " ، وأوضح " أن مشاركة أية دولة كانت ، في التحالفات العسكرية يفقدها جزءا من استقلالها " في إشارة واضحة إلى الجارة فنلندا . من المعروف أن روسيا هي الجار الأكبر لفنلندا وتقع شرقها ، إضافة إلى السويد من الغرب ، والنرويج من الشمال ، بينما تقع إستونيا إلى الجنوب عبر خليج فنلندا، وتمتد الحدود بين روسيا وفنلندا لأكثر من ١٣٠٠ كم عبر غابات وبحيرات متشابكة . ومنذ تأسيس حلف الناتو عام ١٩٤٩ ، فإن سياسة تطويق الاتحاد السوفياتي ، وبالتالي روسيا التي ورثت ترسانته النووية ، ظلت من أهداف حلف الناتو الإستراتيجية ، ونجح الحلف في أن يضم إلى عضويته في العقود الأخيرة العديد من البلدان في أوروبا الشرقية ، التي كانت في سنوات سابقة حليفا سياسيا للاتحاد السوفياتي السابق ، وأيضا بلدان أوروبية كانت جزءا من الأراضي السوفياتية مثل استونيا ، الجارة لكل من فنلندا وروسيا ، إضافة إلى دولتي لاتفيا ولتوانيا ، الأمر الذي دفع روسيا إلى اتخاذ إجراءات عسكرية احترازية عديدة خصوصا في مناطق القطب الشمالي حيث تضم المنطقة ثروات هائلة من الغاز والبترول .

لم يكن جوزيف ستالين (١٨٧٨ - ١٩٥٣) مخطئا حين قال لمحاوره الفنلندي ، يوما ، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية : " قد يكون لكم رأي آخر لكني لست مسؤولا عن الجغرافيا " ، فالجغرافيا ترسم دائما واقعا لا سبيل للهروب منه في العلاقات بين الدول، وكان ستالين يومها يرسل تحذيرا واضحا من اتخاذ فنلندا أي موقف معاد يضر بالاتحاد السوفياتي ، طالبا من فنلندا بأن تحافظ على خيار الحياد في الصراع بين محاور الشرق والغرب، خصوصا وأن فنلندا دفعت غاليا ثمن عدم حيادها في سنوات الحرب العالمية الثانية ، فاصطفاف الحكومة اليمينية الفنلندية أيامها إلى جانب هتلر واستخدام القوات الهتلرية النازية للأراضي الفنلندية لمهاجمة أراضي الاتحاد السوفياتي ، ومنها الحصار الشهير لمدينة لينينغراد (بطرسبورغ حاليا) ، في الفترة ١٩٤١ . ١٩٤٢ الذي استمر ٤٥٥ يوما ، والذي لم يمكن تنفيذه لولا التعاون الفنلندي ، ولهذا السبب أرسلت محاكم الحلفاء بعد نهاية الحرب خامس رئيس جمهورية فنلندي وهو ريستو روتي (١٨٨٩ . ١٩٥٦) إلى السجن كمجرم حرب ، إضافة إلى أن ستالين استقطع من الأراضي الفنلندية كعقوبة مساحة تعادل ١٢٪ من الأراضي الفنلندية كحزام واق لضمان أمن مدينة لينينغراد ، هذه الأراضي التي أصبحت جزءا من الأراضي الروسية حتى الآن !

في عام ١٩٢٠ ، بعد الحرب الأهلية الفنلندية عام ١٩١٨ ، بين معسكري البيض والحمر ، التي وقفت فيها روسيا البلشفية إلى جانب الحمر ، وقعت أول معاهدة سلام بين فنلندا وروسيا ، ثم بعد سنوات الحرب العالمية الثانية (١٩٣٧ . ١٩٤٥) وقعت بين فنلندا والاتحاد السوفياتي العديد من المعاهدات التي تضمن للاتحاد السوفياتي أمن أراضيه ولمنع أي اعتداء انطلاقا من الأراضي الفنلندية، فكانت هناك معاهدة سلام عام ١٩٤٧ ثم معاهدة الصداقة والتضامن والمساعدة المتبادلة الموقعة عام ١٩٤٨ ، التي أشارت المقدمة فيها إلى رغبة فنلندا لأن تكون خارج إطار نزاعات القوى العظمى ، وقد ألغت فنلندا كلا المعاهدتين بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١، لكنه لم يجر أي تغيرات في الحدود أو استرجاع الأراضي المستقطعة . ومع بروز الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية وسياسية ، وصعود قوى سياسية يمينية لسدة الحكم في فنلندا ، فإن موضوع العلاقة مع حلف الناتو تحول إلى ورقة انتخابية تتحرك في سياسة مد وجزر بين القوى السياسية الفنلندية المتصارعة . فقوى اليسار التي حكمت فنلندا لسنوات طويلة ، ظلت تعارض أي تطور نوعي في العلاقات مع حلف الناتو ، وتمسكت بسياسة الحياد التي عرفت بها فنلندا ، إلا أن قوى اليمين ، ومع تزايد نفوذها التشريعي والتنفيذي في البلاد بدأت بمغازلة حلف الناتو واعتماد سياسة "عدم غلق الباب " ، التي تتلخص في عدم الدخول في عضوية حلف الناتو إرضاء للجارة روسيا ولكن عدم غلق الباب في التنسيق والتعاون مع حلف الناتو ، وكان من نتيجة ذلك اشتراك فنلندا في قوى السلام ضمن قوات حلف الناتو في أفغانستان وإجراء العديد من المناورات العسكرية والتدريبية التي أغضب الجارة روسيا .

من العوامل التي كبحت طويلا عدم انجرار فنلندا إلى سياسات حلف الناتو كان وجود رئيسة الجمهورية تاريا هالونين (مواليد ١٩٤٣)، من الحزب الاشتراكي الديمقراطي (يسار)، التي تصنف باعتبارها تقف على يسار حزبها ، إذ تولت الرئاسة لفترتين متتاليتين ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٢ ، وكان موقفها صارما ضد التقارب مع حزب الناتو. في الانتخابات الرئاسية الأخيرة في آذار ٢٠١٢ صار لفنلندا رئيس جمهورية جديد، من قيادات اليمين التقليدي، والى جانبه ومن نفس الحزب اليميني(الائتلاف الوطني الفنلندي) رئيس وزراء وصل إلى دفة الحكم في الانتخابات البرلمانية في نيسان ٢٠١١، وهذا يحصل لأول مرة في تاريخ فنلندا، أن يكون رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء من قوى اليمين، وهكذا فإن التقارب الفكري والسياسي بينهما وصلاحيتهما الشرعية في رسم السياسة الخارجية للبلاد ، إضافة إلى نوعية تركيبة الحكومة الحالية بالأغلبية اليمينية وتوزيع مقاعد البرلمان، دفعت بأن تفتح فنلندا الباب مشرعا أمام حلف الناتو لتنفيذ مناورات تدريبية وبرامج تأهيل عسكرية، وبالتالي الحديث عن إمكانية نشر منظومات صاروخية ضاربة على الأراضي الفنلندية تابعة لحلف الناتو !

رئيس الجمهورية الفنلندي ريستو روتي عام ١٩٤٢ مع هتلر خلال زيارته فنلندا للمشاركة في العيد ٧٥ لميلاد قائد الجيش الفنلندي الجنرال مانيرهايم

التخوّف من الآخر!

علي عبيد

التخوّف من الآخر قد يحدث لأسباب مباشرة وواضحة، كأن يشكل مصدر أذى أو شر من أي نوع كان، ولكن ماذا نقول عندما تتردد وتبتعد عن مشاركة الآخر رأيه أو عمله أو خبراته، حتى قبل أن تتعرف عليه أو يتعرف عليك؟؟ أين يكمن السبب، ولماذا نلاحظ هذه الظاهرة موجودة بوضوح بين العراقيين في تعاملاتهم المختلفة مع بعضهم، إذ هناك في المجتمع العراقي عموما، ميل نحو الانغلاق على الذات، واللباث في حدودها، والبقاء في حالة عزل ذاتي متواصل يثير الاستغراب حقا، ثمة خوف غير مبرر من إشراك الآخر في قضية أو مشكلة ما، فكرية أو شخصية أو سواها، حتى يبدو الفرد العراقي، وكأنه عالم قائم بذاته، معزول عن الآخرين، لا يأخذ منهم ولا يتعاطى معهم.

فيما تسود حالة من التوجس والتردد وربما الخوف أيضا، من التقرّب إلى الآخر، لدى الجميع تقريبا، إلا ما ندر، وهناك سبب آخر للانطواء والابتعاد عن مشاركة الآخرين، يتمثل في المكابرة، والظهور بعدم الحاجة إلى الناس، في محاولة بائسة لتكريس الذات، وتفضيلها على غيرها من دون مبرر صحيح، هذا النوع من السلوك ينم عن شخصية مريضة، مرتبكة، تكابر في شأن لا يستدعي المكابرة قط، بل يتطلب الامتثال إلى الحس الفطري الإنساني، الذي يدفع باتجاه مشاركة الآخرين لمشكلاتنا وهمومنا بل حتى أمراضنا العضوية أو النفسية، ومن الملاحظ عندما يُصاب أحدنا بمشكلة نفسية يخفي ذلك حتى على أقرب الناس إليه، خوفا من الاتهام بالجنون مثلا، حتى أننا كمجتمع عاثت به ويلات الحروب، ما زلنا نعاني ضموراً كبيراً في مجال التطبيب النفسي، فالكل يتعامل مع هذا النوع من الطب بسرية تامة تقريبا، مع أنه طب مسموح به، بل يُشار إلى أهميته القصوى في البلدان المتطورة، لكننا ننظر إليه على أنه أمر مسيء لشخصيتنا، بل ننظر إلى من يراجع الطبيب النفساني، على أنه مصاب بعاهة خطرة!!، فيبتعد عنه الناس ويتجنبونه، مع أن التعامل الصحيح يستلزم العكس تماما، ويتطلب منا جميعا تعاملا عصريا مع الطب النفسي الذي قيل فيه كما ورد في الوكيبيديا (هو الفرع الطبي المتخصص في الوقاية والتشخيص وعلاج الاضطرابات النفسية. ويدرس الطب النفسي الاضطرابات العقلية والسلوكية عند الإنسان الناشئة عن خطأ في عمل الدماغ، أما لأسباب تتعلق بمعطيات جينية أو لأسباب ناشئة عن تلف عضوي قد يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في عمل الدماغ، وهي أيضا قد تنشأ نتيجة وجود الفرد في وضعية ضاغطة وصادمة وغير تأقلمية، فالغاية من الطب النفسي تصنيف هذه الاضطرابات وتحديد أسبابها وطرق علاجها إما دوائيا أو بوسائل أخرى)، وهكذا نلاحظ أن المرض النفسي لا يختلف عن غيره من الأمراض ولا ينبغي إخفاؤه أو التستر عليه، أو تجنب الحديث عنه، لأنه مرض يتعلق بعمل الدماغ ويمكن معالجته كما هو الحال مع الأمراض الأخرى التي تصيب الإنسان لسبب أو آخر، فأين مكمن المكابرة هنا، وما هي الأسباب التي تستدعي الانعزال في حيّز الذات، وتحاشي حضور الآخرين في مشكلاتنا؟ مع أن الواقع يؤكد خطورة إخفاء المشكلات التي يتعرض لها الإنسان، فردا أو حتى عائلة، إذ تؤكد دراسات متخصصة، إمكانية تنامي حالة الانطواء عند الإنسان، في حالة عدم معالجتها، لتتحول بالنتيجة إلى سلوك سلبي يدفع بصاحبه إلى حالات مريرة من اليأس والعزلة والاكتئاب المزمن، الأمر الذي يدمر إرادة الإنسان ويشل تفكيره تماما، لهذا لابد من نشر الوعي المطلوب في هذا المجال، لاسيما التعامل الطبيعي مع الطب النفسي، ومغادرة قوقعة الذات، والسعي لمعالجة الإشكالات الذهنية التي يمكن أن يتعرض لها الإنسان كنتيجة طبيعية لضغوط العمل وتعقيد الحياة المعاصرة، على أن تُشاع بين الأطفال وشرائح المجتمع كافة ثقافة سلوكية، تبدأ من العائلة وتشمل المدارس ومحيط العمل، تدعم روح المشاركة في الآراء والمشكلات الفردية والجماعية، وعدم الخشية من الآخر، أو من طرح المشكلة في إطار جماعي يحرص على تقديم المساعدة للجميع من دون خشية أو تردد.